في ظل تصاعد الحراك الدولي لإعادة إحياء الاتفاق النووي الإيراني، بعد توقّف مفاوضات فيينا منذ يونيو/حزيران الماضي، لا تبدو طهران مستعجلة لاستئناف المحادثات، من دون رغبتها بإلغائها، غير أنها بدأت تطرح شروطاً لاستئنافها، مع رفض ربط النووي بأي ملفات أخرى

مفاوضات النووي
شروط إيرانية جديدة

رفض التفاوض حول السياسة الإقليمية وتوجه لنقل الملف لمجلس الأمن القومي

أكد رئيسي أن بلاده تبدي شفافية في أنشطتها النووية (فاطمة بهرامي/الأناضول)

طهران ـ **صابر غل عنبري**

بعد إخفاق مفاوضات فيينا النووية غير المباشرة بين طهران وواشنطن خلال الشهور الماضية في إيجاد حل لإحياء الاتفاق النووي، وتوقفها منذ يونيو/ حزيران الماضي بطلب من إيران، بحجة انتقال السلطة فيها من الرئيس السابق حسن روحاني، إلى خلفه إبراهيم رئيسي، من دون استئنافها حتى اليوم، تبرز ضغوط وتحركات دبلوماسية لإعادة الحياة إلى هذه المفاوضات واستئنافها للحيلولة دون تصعيد الوضع وبلوغه مرحلة تجهّز على العملية الدبلوماسية برمتها، التي بدأت منذ إبريل/نيسان عبر إطلاق مفاوضات فيينا.

وأجرى وزراء خارجية أوروبيون، لا سيما ألمانيا وفرنسا، ومفوض السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل، اتصالات منفصلة مع وزير الخارجية الإيراني الجديد حسين أمير عبداللهيان، فضلاً عن اتصالين لأفتين من الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون مع رئيسي في أقل من شهر. كما أكد رئيسي خلال مكالمة هاتفية مع رئيس المجلس الأوروبي شارل ميشال، أمس الأربعاء، أن بلاده تبدي «شفافية» في أنشطتها النووية. وقال إن «التعاون الجدي من جانب الجمهورية الإسلامية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية هو نموذج واضح على إرادة إيران إبداء شفافية في أنشطتها النووية». واعتبر أن التعامل غير البناء في إطار الوكالة الدولية مخلّ بمسار المفاوضات. وأكد أن بلاده «لم ولن تنقض الاتفاق النووي اطلاقاً، بل الأميركيون هم الذين انسحبوا من الاتفاق وانتهكوا بنوده».

فيما أعلن ميشال، عبر «تويتر»، أنه ناقش مع الرئيس الإيراني أهمية استئناف المفاوضات بسرعة لإعادة خطة العمل الشاملة المشتركة (الاتفاق النووي) إلى مسارها الصحيح. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي سيواصل العمل مع جميع المشاركين والولايات المتحدة لضمان التنفيذ الكامل للاتفاق النووي. وأكد أن لدى الاتحاد وإيران مصلحة مشتركة في العمل معاً في القضايا الإقليمية والعالمية، بما في ذلك أفغانستان.

مقابل ذلك، قالت وزارة الخارجية الفرنسية في بيان أمس إن تقرير الوكالة الدولية الصادر الثلاثاء يعكس انتهاك طهران لأسس التعاون بين الطرفين، معتبرة أن «إيران تواصل تطوير برنامجها النووي بشكل مقلق». وأعلنت أن فرنسا تنسق مع شركائها للرد على ذلك.

وعن تلك التحركات والاتصالات الدبلوماسية بين طهران وعواصم أوروبية، تحدثت مصادر إيرانية مطلعة لـ«العربي الجديد» عن شروط إيرانية لاستئناف المفاوضات، مشيرة إلى أن «إيران أبلغت الأطراف الأوروبية بشكل صريح أنها لن تدخل المفاوضات بالأجندة الغربية والأميركية»، و«طالبت بضرورة أن يقتصر موضوع المفاوضات على إحياء الاتفاق النووي فقط، وتخلّي الطرف الآخر عن ربط إحياء الاتفاق النووي باستمرار المفاوضات حول الملفات الأخرى». وأوضحت هذه المصادر أن «الجانب الإيراني يصر على الحصول مسبقاً على تعهد بعدم طرح أي مسألة سوى الملف النووي في المفاوضات قبل استئنافها»، لافتة إلى أن ماكرون وخلال الاتصالين مع رئيسي «تلقى رداً حاسماً بأن الجمهورية الإسلامية ترفض بشكل قاطع أي تفاوض حول برنامجها الصاروخي وسياساتها الإقليمية»، أما عن الشرط الثاني، فكشفت المصادر عن مطالبة إيران الولايات المتحدة عبر الأوروبيين بـ«ضرورة الإفراج عن أموال إيرانية مجمّدة في الخارج قبل استئناف المفاوضات»، موضحة أن الأطراف الغربية بالأساس أكدت «وجود استعداد أميركي للسماح بالإفراج عن أرصدة إيرانية مجمدة كتحفيزات لدفع إيران إلى استئناف المفاوضات». وأضافت أن ماكرون هو الذي يتوسط بين طهران وواشنطن «بطلب من الرئيس الأميركي جو بايدن، ويتابع مسألة الإفراج عن أموال إيرانية، وهو نقل إلى إيران تطمينات بوجود استعداد أميركي لذلك»، مشيرة إلى أن إيران «تطالب بالإفراج عن 20 مليار دولار من أموالها المجمدة، في اليابان وكوريا الجنوبية ودول أوروبية».

طالبت طهران باقتصار المفاوضات على إحياء الاتفاق النووي

تريد إيران الإفراج عن أموال لها مجمّدة في الخارج

وتابعت المصادر أن طهران، وبعد ثلاثة أيام من تنصيب رئيسي رئيساً للبلاد (في 3 أغسطس/آب الماضي)، «أبلغت الأطراف الأوروبية استعدادها لاستئناف المفاوضات بأجندة لا تتجاوز الملف النووي، واتخاذ الطرف الآخر خطوات عملية تظهر حسن نواياه». وأكدت أن الولايات المتحدة ومعها الأطراف الأوروبية «ما زالت متمسكة بربط مفاوضات فيينا بمناقشة الملفات الصاروخية والإقليمية لاحقاً، وتتهرب من تقديم ضمانات بعدم طرحها»، لافتة إلى أن الجمهورية الإيرانية الجديدة «أبلغت هذه الأطراف بعدم رضاها على المسار الذي سلكته المفاوضات حتى الآن وتطالب بتغييره».

وفي السياق، أوضحت المصادر أن الحكومة الإيرانية «ستدخل المفاوضات بأجندة وتوجّه جديدين في إطار تنفيذ قانون الإجراء الاستراتيجي لإلغاء العقوبات»، كاشفة عن «توجّه جاد لنقل ملف المفاوضات بشأن الاتفاق النووي من وزارة الخارجية إلى مجلس الأمن القومي، وسيقود هذه المفاوضات فريق تفاوضي إيراني جديد تحت إشراف المجلس»، لتتفرغ الخارجية الإيرانية لـ«توسيع العلاقات الخارجية والدبلوماسية الاقتصادية، خصوصاً مع القوى والدول الآسيوية».

وعما إذا كانت المفاوضات ستستأنف قريباً في فيينا، استبعدت المصادر ذلك، قائلة إن «ذلك مرتبط بنتائج الاتصالات الجارية وتحقيق الشروط الإيرانية»، مشددة على أن «إيران ليست مستعجلة لاستئناف المفاوضات في حال استمرار المسار السابق وليس لديها ما تخسره، وبين استمرار المفاوضات سواء دخلتها أو لم تدخلها، فإنها باتت تفضّل أن تبقى خارج مفاوضات لا تؤدي إلى الغاية، لجعل ذلك ورقة ضغط للحصول على تنازلات».

وعلى صعيد العلاقة بين طهران والوكالة الدولية للطاقة الذرية، كاظم غريب آبادي، الثلاثاء، إنه لا يحق لأحد المطالبة بوقف النشاطات النووية لبلاده. جاء ذلك بحسب وكالة «مهر» الإيرانية للأنباء، نقلاً عن آبادي، تعليقاً على نشر تقريرين للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الاتفاق النووي ومعاهدة الضمان. وكانت الوكالة قد نددت بشدة بعدم تعاون إيران على صعيد حسن تنفيذ مهمتها لمراقبة البرنامج النووي.

للوكالة رافايل غروسي زيارة إيران لإجراء مباحثات حول وصول مفتشي الوكالة إلى المنشآت النووية الإيرانية ومحتويات كاميرات المراقبة المركبة فيها، بعد وقف التفتيشات «المفاجئة» إثر وقف طهران خلال فبراير/شباط الماضي تنفيذ البروتوكول الإضافي الذي تعهدت به في الاتفاق النووي. وأضافت أن «إيران رفضت طلب الزيارة عبر تجاهله وعدم الرد عليه»، قائلة إنها «أبلغت الوكالة الدولية بشكل صريح أنه «لن تجري أي مفاوضات معها حول استئناف التفتيشات التي تعهدت بها في الاتفاق النووي حسب البروتوكول الإضافي وأن ذلك مرتبط بمفاوضات فيينا وإحياء الاتفاق».

وفي السياق، قال المندوب الإيراني الدائم لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كاظم غريب آبادي، الثلاثاء، إنه لا يحق لأحد المطالبة بوقف النشاطات النووية لبلاده. جاء ذلك بحسب وكالة «مهر» الإيرانية للأنباء، نقلاً عن آبادي، تعليقاً على نشر تقريرين للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الاتفاق النووي ومعاهدة الضمان. وكانت الوكالة قد نددت بشدة بعدم تعاون إيران على صعيد حسن تنفيذ مهمتها لمراقبة البرنامج النووي.

للحديث تتمة...

مصالحة أم مصالح؟

اسامة علي

تنوي السلطات في ليبيا إطلاق سراح مزيد من رموز نظام العقيد الراحل معمّر القذافي في «أول خطوة في اتجاه المصالحة الوطنية الشاملة»، بحسب بيان للمجلس الرئاسي الذي أعلن عن الإفراج عن مدير مكتب القذافي، أحمد رمضان الأصيبعي، كما أفرجت الحكومة عن الساعدي نجل القذافي. وأكد رئيس الحكومة عبد الحميد الدبيبة، بمناسبة إطلاق الساعدي أنه «لا يمكن أن نتقدم للأمام دون تحقيق المصالحة ولا إقامة الدولة من دون تحقيق العدل وإنفاذ القانون»، ولكن هل للخطوة علاقة باستحقاق المصالحة الوطنية؟

سبق أن أعلن المجلس الرئاسي، في مطلع شهر إبريل/نيسان الماضي، عن إطلاق المصالحة عبر إنشاء مفوضية عليا للمصالحة، بعضوية ست شخصيات من دون أن يصدر عنها شيء. وفي مطلع شهر يونيو/ حزيران الماضي، تم الحديث عن إشهار المصالحة مجدداً من خلال خمسة مسارات مجتمعية، يتألف منها المجلس الأعلى للمصالحة، من دون الكشف عن نتائج هذه المسارات. وأثر الإفراج عن الساعدي والأصيبعي قال المجلس للمرة الثالثة إنه تم البدء بالمصالحة.

طبلة السنوات العشر الماضية لم تدع أطراف الصراع، في كل مراحل تحوّلاتها ومواقفها المتغيّرة، أي ملف أو استحقاق من دون استثماره لمصلحتها، والقائمة طويلة. ولكن يمكن ضرب أمثلة عابرة، مثل ملف الإرهاب الذي وظّفه معسكر اللواء المتقاعد خليفة حفتر حتى بات كل خصومه «إرهابيين»، وملف السلاح مع تصنيف البعض جيشاً وطنياً والآخر مليشياويا، ومثل حقوق المواطن التي ذهبت في كل اتجاه ورست أخيراً عند عتبات التقسيم وفق أقاليم ليبيا التاريخية الثلاثة (برقة، طرابلس، فزان)، بما فيها التقسيم العادل لثروة النفط.

ولم يبتعد أو يتأخر ملف المصالحة كثيراً، فعلى الرغم من كونه من مهام المجلس الرئاسي وفقاً لخريطة الطريق التي انبثقت عن ملتقى الحوار السياسي، الذي أنتج السلطة التنفيذية الحالية، إلا أن البعض تنافس حول الإعلان عن الإفراج عن الساعدي والأصيبعي. في السياق، نشر وزير الداخلية الأسبق، فتحي باشاغا، الذي عاد للساحة بقوة قبل أشهر من الانتخابات المقررة في 24 ديسمبر/ كانون الأول المقبل، على صفحته «فيسبوك»، ملخصاً لقائه بوفد من شيوخ قبيلة القذافة، لبحث قضية إطلاق سراح رموز النظام السابق.

كما اجتمع رئيس الحكومة عبد الحميد الدبيبة بالوفد نفسه، مستبقاً الجميع بالإعلان عن إطلاق الساعدي.

الصومال: صراع الصلاحيات بين رئيسي الجمهورية والوزراء يكبر

تتفاقم الخلافات بين رئيسي الجمهورية والوزراء في الصومال وسط تضارب في الصلاحيات ينعكس على الحياة السياسية والمؤسسات الأمنية، فيما يفشل الدستور في حسم التباينات جراء مواده المتناقضة

مقديشو ـ **الشافعي ابتدون**

يتفاقم الجدل الدستوري في الصومال بعد إصدار الرئيس الصومالي محمد عبد الله فرماجو ورئيس حكومته محمد حسين روبلي قرارات متناقضة، وظهور الخلافات إلى العلن وتكرارها. وتجددت مسألة تضارب الصلاحيات مع إعفاء مدير جهاز المخابرات والأمن الوطني فهد ياسين من منصبه على يد روبلي، يوم الأحد الماضي، وعين خلفاً له، في قرار عارضه فرماجو، الذي عين أمس، الأربعاء، مدير مخابرات إقليم بنادر في مقديشو، العقيد ياسين عبد الله محمد، مديراً جديداً للمخابرات.

وبدأت الأزمة عقب اختفاء الضابطة إكرام تهليل (23 عاماً)، في يونيو/ حزيران الماضي بعدما ذهبت إلى المقر المركزي للمخابرات في مقديشو، قبل أن تكشف المخابرات، يوم الخميس الماضي، عن إعدامها من قبل «حركة الشباب» بعد اختطافها من العاصمة. وكان رئيس الحكومة قد طلب من فهد ياسين تقديم تقرير حول اختفاء تهليل، ليعلن لاحقاً عن توقيفه عن العمل لاعتباره أن التقرير المقدم من قبله لم يكن مرضياً ويفتقر إلى أدلة. كما لجأ إلى تكليف مدير جديد لجهاز المخابرات، هو بشير محمد جامع، الأمر الذي رفضه الرئيس. ورد الأخير بتعيين مدير المخابرات المقال مستشاراً أمنياً لرئيس الدولة، وكلف الكولونيل ياسين عبد الله محمود، القريب من فهد ياسين، بإدارة وكالة الاستخبارات بالنيابة، ليصبح هناك مديران للمخابرات، الأول معين من رئيس الوزراء والثاني من رئيس الجمهورية.

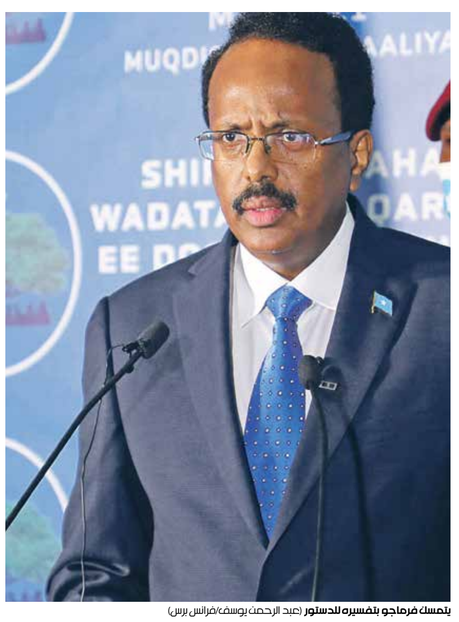
يتمسك فرماجو بتفسيره للدستور (عبد الرحمن يوسف/فرانس برس)

إشكاليات دستورية

ويدور الجدل حالياً حول شرعية قرارات فرماجو وروبلي، بسبب الغموض الذي يلف صلاحياتهما كأحد شخصين في هيكلية الدولة. وتنص المادة 90 من الدستور الصومالي على حق رئيس الجمهورية في تعيين القيادات العسكرية بعد توصية من قبل مجلس الوزراء، بينما تنص المادة 99 من الدستور على أن من حق رئيس الحكومة تعيين كبار مسؤولي الدولة وإقالتهم. ويُكرّس هذا الالتباس الإشكاليات المتكررة في تفسير بنود الدستور منذ عام 2001؛ وهو ما أدى مراراً إلى إطاحة رؤساء حكومات، وأخرهم رئيس الوزراء السابق حسن علي خيري، الذي طرده البرلمان في يونيو 2020.

ويعتبر مراقبون أن رئيس الحكومة الصومالية يحظى حالياً بصلاحيات أوسع من رئيس الجمهورية الذي انتهت فترته الرئاسية في 8 فبراير/ شباط الماضي. كما ينصّ الدستور على أن صلاحيات الرئيس محددة بفترة حكمه فقط، وهي أربع سنوات منذ انتخابه رئيساً للجمهورية. وهو ما دفع الرئيس السابق حسن شيخ محمود، بعد انتهاء ولايته في أغسطس/ آب 2016، إلى إصدار لائحة قانونية من 20 بنداً حتى لا تفقد المؤسسات الرسمية صلاحياتها لحين اختيار رئيس جديد للبلاد. وهو ما لم يفعله فرماجو، بل تنازل عن ملفي الأمن والانتخابات، معلناً عن تكليف رئيس الحكومة بتسلّم هذين الملفين في إبريل/ نيسان الماضي، بإجماع برلماني.

وحول هذه التطورات، يشرح المحامي محمود محمد عبدي الإشكاليات الدستورية في حديث مع «العربي الجديد»، ويقول إن مراسيم وقرارات الرئيس الصومالي لا تحظى بصفة شرعية، تحديداً في مسألة تعيين قيادات ومسؤولين حكوميين، بسبب انتهاء فترته الدستورية. ويشير إلى أن رئيس الحكومة الفيدرالية هو الوحيد الذي يتمتع بشرعية وصلاحيات قانونية، لأن البرلمان الصومالي صوت بالإجماع، في إبريل الماضي، على توليه ملفي الأمن والانتخابات بعد تسلمهما من رئيس البلاد. ويستدرك محمد عبدي بالقول إن صلاحيات رئيس الحكومة هي أيضاً مؤقتة، كونه يتولى فقط ملفي الأمن والانتخابات، فإذا تمّ تشكيل حكومة جديدة فإن قراراته السابقة تصبح لاغية ولا اعتبار لها، لأن البلاد تمر بمرحلة انتقالية. ويضيف أن الأزمة الدستورية الراهنة سببها تناقضات في تفسير بنود الدستور المؤقت، بسبب تضارب الصلاحيات والمسؤوليات بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، وهي التي لم يتم فصلها بشكل واضح. ويرى أن هذه الأزمة ستتكرر مستقبلاً ما لم يتم استكمال بنود الدستور من جهة وتأسيس المحكمة الدستورية من جهة أخرى، لفصل الصلاحيات واختصاصات رئيس الحكومة ورئيس البلاد. ويخشى مراقبون من أن تؤدي أزمة الصلاحيات التي تشهدها البلاد إلى مشاكل وتعقيدات في عملية تنظيم الانتخابات، فضلاً عن تداعياتها الوخيمة على الأمن النسبي في البلاد. وتحذّر جهات أمنية من مغبة وقوع تفجيرات انتحارية في خضم هذه الأزمة، بعد ورود أنباء عن سيارات مفخخة تجوب العاصمة، وإمكانية استهدافها مقار حكومية حساسة، من بينها مكتب رئيس الوزراء وفنادق يرتادها مسؤولون حكوميون.

في السياق، يقول الصحافي الصومالي نور محمد، في حديث مع «العربي الجديد»، إن قضية الضابطة تهليل يمكن أن تعرقل مسار جهود استكمال العملية الانتخابية في البلاد التي تمر بمرحلة انتقالية حرجة. ويشدّد على أن الوضع السياسي والأمني في البلاد لا يحتمل مزيداً من التعقيدات التي قد تهدد جهود استكمال الانتخابات النيابية، التي تواجه أصلاً شبهات وتحديات كثيرة حول نزاهتها وآلية تنظيمها من قبل رؤساء الولايات الفيدرالية والعشائر واتحاد المرشحين للانتخابات.

رسائل سلبية

ويضيف محمد أن الأزمة الحالية التي تتصاعد يوماً بعد الآخر تبعث برسائل سلبية وغير مطمئنة للداخل والخارج، ما لم يتنازل الطرفان لمصلحة الوطن والشعب. وبرأيه، فإن الأزمة الدستورية الحالية لها تبعات سلبية أخرى على المشهد السياسي الصومالي، خصوصاً خلال مرحلة الانتخابات، كما أن كيفية تعاطي فرماجو ومدير جهاز المخابرات السابق فهد ياسين مع قضية اختفاء الضابطة تركت آثاراً سلبية على مستقبل ترشح الرئيس للانتخابات الرئاسية، وكذلك على إمكانية ترشيح ياسين لعضوية البرلمان، ويعتبر أن للقضية تأثيرات كبيرة على مستقبلهما السياسي.

ومع أن فرماجو كان يحظى بقاعدة شعبية كبيرة بعد فوزه في الانتخابات الرئاسية عام 2017، إلا أنه يخسر معظم أرصدته السياسية والشعبية في هذه الفترة، نتيجة لسوء تعامله مع ملفات سياسية وأمنية وحقوقية خلال فترة حكمه، فضلاً عن محاولته تمديد ولايته الرئاسية عامين إضافيين، قبل أن يتراجع عنها لاحقاً بسبب ضغوط داخلية وخارجية. وهذا الأمر يمكن أن يقلل من حظوظه وفرص فوزه في الانتخابات الرئاسية المقبلة في أواخر العام الحالي.

ويرى مراقبون أن حلقات صراع الصلاحيات بين كبار مسؤولي الدولة ستستمر، وربما تعمّق الانقسامات السياسية داخل البيت الحكومي، ما لم تتوسط أطراف إقليمية أو أممية لنزع فتيل التوتر بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، ويبدون خشيتهم من حدوث انقسامات داخل المؤسسة العسكرية، وبروز فصائل مسلحة في مقديشو، وانعكاس هذه التطورات سلباً على سير العملية الانتخابية ونزاهتها مع قرب موعد الانتخابات النيابية في الشهر الحالي.

اجتماع أمني في 18 سبتمبر

دعا الرئيس الصومالي محمد عبد الله فرماجو في المرسوم الرئاسي الذي أصدره أمس، الى جلسة طارئة للجنة الأمن الوطني في 18 سبتمبر/ أيلول الحالي، للاستماع الى التقارير الاستخبارية بشأن «القضايا الاخيرة»، اي قضية مقتل الضابطة في الاستخبارات إكرام تهليل. وعارض رئيس الوزراء محمد حسين روبلي (الصورة) المرسوم، معتبرا انه «محاولة يائسة لعرقلة كشف مصير الضابطة»، التي اختفت في يونيو/حزيران الماضي، قبل الإعلان عن مقتلها.

عودة الحديث عن زيارة لبن سلمان إلى بغداد

يترافق الحديث مجدداً في العراق عن زيارة مرتقبة لولي العهد السعودي محمد بن سلمان إلى بغداد، مع تسريبات بشأن عناوين المباحثات

بغداد ـ **زيد سالم**

قال مسؤولان عراقيان في بغداد، أحدهما ضمن الطاقم الحكومي لمكتب رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، لـ«العربي الجديد»، إن ولي العهد السعودي محمد بن سلمان يخطط لزيارة العراق لبحث جملة من الملفات بين البلدين، دون تحديد موعد تلك الزيارة لغاية الآن، وذلك بعد أيام قليلة من زيارة وزير الداخلية السعودي الأمير عبد العزيز بن سعود بن نايف بغداد، وعقد سلسلة لقاءات مع المسؤولين العراقيين، من بينهم الكاظمي ووزير الداخلية عثمان الغانمي، ومستشار الأمن الوطني قاسم الأعرجي.

يشار إلى أنها ليست المرة الأولى التي يتم فيها الحديث عن زيارة مرتقبة لولي العهد السعودي إلى العراق من دون أن تتم. ويمتلك البلدان الجاران عدة ملفات مشتركة، ما زالت تتصدر اهتمام الجانبين، بينها ملف الحدود البالغة أكثر من 800 كيلومتر، وتبادل المعلومات المتعلقة بالحرب على الإرهاب، والملف التجاري والاقتصادي الذي تسعى الرياض لتعزيزه مع بغداد، إضافة إلى ملف الربط الكهربائي الخليجي مع العراق. ووفقاً لمسؤول عراقي في بغداد، فإن الكاظمي أبلغ قبل يومين مسؤولين في مكتبه عن «نية ولي العهد السعودي محمد بن سلمان زيارة العراق، لبحث جملة من الملفات المهمة، دون تحديد موعد هذه الزيارة». لكن المسؤول أشار إلى أنه «في العادة تكون هناك تحضيرات رئاسية، وتشكيل لجان، استعداداً لمثل هذه الزيارات، على غرار مسؤولين وقادة دول زاروا العراق سابقاً، وهو ما لم يحدث لغاية الآن». المعلومات أكدها مسؤول آخر، في اتصال هاتفي مع «العربي الجديد». وقال إن «الزيارة المرتقبة تأتي بعد اكتفاء السعودية بتمثيل وزير خارجيتها في المؤتمر الإقليمي بغداد قبل أسبوعين، رغم أن الدعوة والرغبة العراقية هي حضور ولي العهد»، مضيفاً أنها «ليست المرة الأولى التي يتحدث بها مسؤولون سعوديون عن عزم بن سلمان زيارة بغداد، لكنها تأجلت في كل مرة».

سبق أن تم الحديث مرتين عن زيارة بن سلمان للعراق

وأشار إلى وجود «ملفات أمنية حساسة ومهمة بين البلدين، وأخرى اقتصادية وتجارية، ما زالت متعثرة وقد تحقق تقدماً في زيارة بن سلمان لبغداد».

وكان العراق والسعودية اتفقا أخيراً على رفع حجم التبادل التجاري بين البلدين، الذي يقدر بنحو 900 مليون دولار سنوياً، من خلال إعادة فتح منفذ جميمة الحدودي، ليكون ثاني منفذ بري بين البلدين بعد عرعر يفتتح في أقل من عامين.

وفي السياق ذاته، أكد القيادي في «تيار الحكمة»، رحيم العبودي، المعلومات، متحدثاً، في اتصال مع «العربي الجديد»، أن «المعلومات التي رشحت بشأن زيارة ولي العهد السعودي المرتقبة إلى بغداد ستركز على الملفات المرتبطة بالاقتصاد والاستثمار، ودور العراق المتعلق بتذويب الخلافات بين طهران والرياض، ومحاولة تصفية هذا الملف». ووفقاً للعبودي فإن «المعلومات المتحصلة في هذا الشأن تفيد أيضاً بأن زيارة بن سلمان ستكون قبل الانتخابات التشريعية» في 10 أكتوبر/تشرين الأول المقبل، معتبراً أن «طهران سترحب بهذه الزيارة ضمن مصالحها، والعراق يسعى إلى خلق حالة من التوازن بين السعودية وإيران، وعدم الاصطفاف في محور من المحورين. كما أن الكاظمي يريد إمساك العصا من الوسط، في سبيل عدم خلق عداء مع طرف من هذه الأطراف، وتأسيس حالة من التقارب بين الجميع».

وقال عضو لجنة العلاقات الخارجية في البرلمان العراقي عامر الفايز، إن «اللجنة لا تمتلك أي معلومات بشأن زيارة بن سلمان، لكنها لا تعارضها، ما دامت تصب في خدمة العراقيين وتدعم سيادة البلاد».

لكن الخبير بالشأن السياسي العراقي أحمد النعيمي اعتبر أن «هاجس الحدود بين البلدين هو ما يقلق الجانب السعودي، وقد تتصدر هذه القضية أي مباحثات رفيعة بين بغداد والرياض، لكن ليس من جانب الجماعات الإرهابية، بل الفصائل المسلحة التي تنشط في مناطق مختلفة من الحدود العراقية السعودية، مثل البيار وعرعر وحفر الباطن والجديدة». وأضاف النعيمي أن «الحديث عن زيارة بن سلمان إلى العراق ليس الأول، إذ سبق الحديث عن زيارة له في ديسمبر/كانون الأول العام الماضي، ثم فبراير/شباط الماضي. وقد تكون هناك أسباب أمنية أو سياسية تحول كل مرة دون تحقق الزيارة».

شرق غرب

تونس: اعتراضات مستمرة على تدابير سعيّد

أكد الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل، نور الدين الطبوبي، أمس الأربعاء، في مؤتمر نقابي، أن «من حق كل مواطن تونسي معرفة إلى أين تسير البلاد وفي أي اتجاه». وكان الطبوبي قد التقى ممثلين عن «التيار الديمقراطي»، مساء أول من أمس الثلاثاء، لمناقشة الوضع التونسي، وتمّ الاتفاق على رفع حالة الغموض التي تعيشها تونس منذ إعلان الرئيس قيس سعيد «تدابيره الاستثنائية» في 25 يوليو/ تموز الماضي.

(العربي الجديد)

بدء محاكمة المتهمين بهجمات فرنسا 2015

أعلن الفرنسي من أصل مغربي، صلاح عبد السلام، أمس الأربعاء، أنه «جندي في الدولة الإسلامية»، وذلك في اليوم الأول من المحاكمة التي يخضع لها إلى جانب عشرة رجال آخرين في باريس بتهمة المشاركة في اعتداءات نوفمبر/ تشرين الثاني 2015، والتي أودت بحياة 130 شخصاً في فرنسا. وينتظر صدور الأحكام في أواخر شهر مايو/ أيار المقبل.

(رويترز)

العراق: وفد أمني في كركوك

وصل وفد عسكري رفيع برئاسة وزير الدفاع جمعة عناد سعدون (الصورة) إلى محافظة كركوك شمالي العراق، أمس الأربعاء، بعد سلسلة من الاعتداءات التي شهدتها المحافظة خلال الأيام الماضية، وتسببت بسقوط نحو 30 قتيلاً وجريحاً من الأمنيين والمدنيين. وأفادت مصادر أمنية مطلعة في كركوك أن مباحثات الوفد تركز على ضرورة استنفار الجهود الأمنية اللازمة لحماية الانتخابات المقررة في 10 أكتوبر/ تشرين الأول المقبل.

(العربي الجديد)

ميانمار: تدمير ابراج للهواتف تابعة للعسكر

دُمّرت عشرات الأبراج التابعة لشبكات الهاتف المحمول الخاضعة لسيطرة عسكر ميانمار، أمس الأربعاء، حسبما أفاد شهود عيان، وذلك عقب دعوة وجّهتها حكومة الظل إلى شن «حرب دفاعية» ضد العسكر الذين انقلبوا على السلطة السياسية في 1 فبراير/ شباط الماضي. وقال أحد المشاركين في العملية: «ننوي تدمير الشركات التي يسيطر عليها الجيش وتلك التي تدعمه للبقاء في السلطة». وأظهرت صور بثتها وسائل الإعلام المحلية آثار انفجار في قاعدة أحد الأبراج الذي انهار بالكامل وسط تصفيق السكان.

(فرانس برس)

اليابان: مرشح اساسي لرئاسة الوزراء يريد «راسمالية من نوع جديد»

رأى وزير الخارجية الياباني السابق فوميو كيشيدا (الصورة)، وهو أحد المرشحين الرئيسيين لمنصب رئيس وزراء اليابان، أمس الأربعاء، أن البلاد بحاجة إلى نوع جديد من الرأسمالية، لمعالجة فجوات الدخل والفجوات الاجتماعية الناجمة عن فيروس كورونا. ويخوض كيشيدا انتخابات داخلية في الحزب الليبرالي، في 29 سبتمبر/ أيلول الحالي، سيتبوأ الفائز فيها منصب رئيس الوزراء خلفاً ليوشيهيدي سوغا.

(أسوشييتد برس)

الحدث

صعّدت قوات النظام السوري والمقاتلات الروسية في الأيام الأخيرة، من وتيرة قصفها على مناطق بمحافظة إدلب بشمال غربي سورية، موقعة المزيد من الضحايا المدنيين، وسط توقعات بأن المنطقة قد تكون ميدان صراع في الأشهر المقبلة، خصوصاً بعدما فرغ النظام من جنوب سورية

إدلب بعد درعا

النظام وحلفاؤه يكثفون استهداف المنطقة

امين العاصي

ما إن بدأ تطبيق اتفاق تُرِض من الجانب الروسي بشأن فك الحصار عن أحياء درعا البلد بمدينة درعا جنوب سورية، أنهى حالة التوتر والتصعيد بين النظام وأهل المحافظة، حتى كثّفت قوات النظام والطيران الروسي من عمليات القصف على الشمال الغربي من سورية، في مؤشر واضح على نيّة النظام وحلفائه التعامل عسكرياً مع الملف الأكثر تعقيداً في البلاد، وهو ملف محافظة إدلب. وقتل وأصيب خلال اليومين الأخيرين العشرات من المدنيين في بلدات ريف إدلب الجنوبي بقصف من الطيران الروسي الذي عاود استهداف المدنيين في هذا الريف الذي تشير الوقائع إلى أنه ربما يكون ميدان صراع خلال العام الحالي. وأوضح الناشط الإعلامي، مصطفى المحمد، في حديث مع «العربي الجديد»، أن قوات النظام قصفت أمس الأربعاء بعدد من قذائف «كراسنبول» الموجهة بالليزر، نقطة طبية في بلدة مرعيان في جبل الزاوية جنوب إدلب، ما أدى لمقتل امرأة وإصابة طفلها. ولفت إلى أن القصف دمّر النقطة الطبية، مشيراً إلى أنها كانت الوحيدة التي تقدم خدمات طبية لمنطقة جبل الزاوية التي تضم أكثر من بلدة وقرية. من جهته، أكد الدفاع المدني السوري، لـ«العربي الجديد»، ارتفاع حصيلة القتلى والمصابين في مدينة إدلب جراء القصف من قبل قوات النظام على منازل ومطاعم وصالة أفراح في المدينة مساء أول من أمس الثلاثاء، إلى 4 أشخاص بينهم أستاذ جامعي، فضلاً عن إصابة 16 آخرين جلهم أطفال ونساء. في المقابل، قصفت فصائل المعارضة السورية مصرين بريف إدلب، من دون ورود معلومات فورية عن حجم الخسائر.

ويأتي التصعيد من قبل النظام والجانب الروسي على الشمال الغربي من سورية في خضم تطبيق اتفاق رسمه الجانب الروسي انهى حالة التوتر والتصعيد في منطقة درعا البلد جنوب سورية. وفي السياق، ذكر الناشط الإعلامي أحمد المسالمة، لـ«العربي الجديد»، أن قوات النظام وأجهزته الأمنية بدأت أمس الأربعاء تفتيش المنازل في درعا البلد، وتدقيق البطاقات الشخصية للمواطنين لا سيما في حي الأربعين للتأكد من عدم وجود أشخاص من خارج المنطقة، وفق الاتفاق الذي أبرم بين اللجنة المركزية الممثلة للأهالي والنظام السوري برعاية روسية. من جانبها، ذكرت وكالة «نبأ» المحلية، أن عملية التفتيش تجري بحضور وجهاء من درعا البلد، مشيرة إلى أن عملية التدقيق ستشمل حيي المخيم وطريق السد، ومن ثم يبدأ انتشار قوات أمنية وأخرى تابعة لقوات النظام في تسع نقاط في المنطقة بموجب الاتفاق الأخير. ولاحقاً، تحدث «تجمع أحرار حوران» المعارض، عن إطلاق النار الذي أبرم في مارس/آذار من العام الفائت في موسكو بين الرئيسين الشرطة العسكرية الروسية. وهو ما أشارت إليه كذلك وكالة «سانا» التابعة للنظام». ووفق الاتفاق، الأخير، على النظام السوري سحب الوحدات العسكرية والمليشيات التي تحاصر منطقة درعا البلد، لذا من المرجح نقل هذه القوات إلى الشمال الغربي من سورية، استعداداً ربما لعمل عسكري في حال سمحت توازنات إقليمية بذلك.

> تم تسجيل 104 خروقات في إدلب خلال شهر سبتمبر الحالي
>
> قوات النظام تحدث درعا البلد وترفع رايتها فوق مركز التسوية

ولا تزال محافظة إدلب محكومة بتفاهمات تركية روسية، وفق مسار أستانة التفاوضي الذي يضم إيران كذلك، ووفق تفاهمات ثنائية ولا سيما اتفاق وقف إطلاق النار في 5 مارس/آذار من العام الفائت في موسكو بين الرئيسين رجب طيب أردوغان وفلاديمير بوتين. ولكن هذه التفاهمات لم تنفذ حتى اللحظة، وخاصة مسألة استعادة الحركة التجارية على الطرق الدولية ولا سيما طريق حلب اللاذقية «أم 4»، وهو ما يعتبر ذريعة جاهزة للجانب الروسي لتجاوز تفاهماته مع الجانب التركي. كما يطمح النظام بعد سيطرته على الجنوب السوري، لاستعادة حركة الترانزيت من تركيا إلى الأردن والخليج العربي عبر الطريق الدولي الآتي من شمال غربي سورية، وهو ما يتطلب استعادة السيطرة على كامل محافظة إدلب. واتسع نطاق الخروقات لاتفاق وقف إطلاق النار من قبل النظام والجانب الروسي في عموم محافظة إدلب خلال الشهر الفائت والأسبوع الأول من سبتمبر/أيلول الحالي. ووفق مدير فريق «منسقو الاستجابة» في شمال غربي سورية، محمد الحلاج، تم تسجيل 104 خروقات حتى أمس الأربعاء خلال الشهر الحالي، أدت إلى مقتل 7 مدنيين وإصابة العشرات. وأوضح الحلاج في حديث لـ«العربي الجديد»، أن عدد الخروقات خلال الشهر الماضي بلغ 711 خرقاً، ما أدى إلى مقتل 23 مدنياً بينهم 16 طفلاً و3 نساء. وأشار إلى أن الطيران الروسي وقوات النظام تستهدف مرافق حيوية ومدارس ومخيمات، مشيراً إلى أن النقطة الطبية التي استهدفت أمس في بلدة مرعيان، كانت تقدم أبسط الخدمات لسكان قرى وبلدات جبل الزاوية في ريف إدلب الجنوبي. وأوضح الحلاج أن منطقة جبل الزاوية تضم مع مدينة أريحا القريبة منها 241 ألف مدني، مبيناً أن هناك 86 ألف مدني في أريحا وحدها. ولفت إلى أن الشمال الغربي من سورية يضم اليوم نحو 4 ملايين و300 ألف مدني.

استهدفت قوات النظام نقطة طبية في بلدة مرعيان (عمر حاج قدور/فرانس برس)

من جانبها، قالت صحيفة «الوطن» التابعة للنظام، أمس، إن القصف الجوي الروسي الذي طاول فصائل سورية معارضة تابعة للجيش التركي في شمال غربي سورية «دليل على أن موسكو في أشد درجات الاستياء من النظام التركي لإخلاله لفترة طويلة بتنفيذ الاتفاقات الثنائية الخاصة بالمنطقة». وأشارت إلى «وجود نقاط خلاف عديدة وعميقة بين موسكو وأنقرة، كما في ملفات ليبيا وأذربيجان-أرمينيا وأوكرانيا وأفغانستان»، مضيفة «إلا أن الخلاف الأبرز يكمن في سورية، وفي طول وعرض المناطق التي يحتلها النظام التركي، ولا سيما في إدلب، مع تأخر فتح الطريق الدولي حلب اللاذقية، الذي يمر فيها، لأكثر من 18 شهراً». وتابعت الصحيفة: «قصف سلاح الجو الروسي أهدافاً مدروسة بعناية وبشكل متقال في منطقة خفض التصعيد بإدلب ومنطقتي غصن الزيتون بعفرين ودرع الفرات شمال شرق حلب»، معتبرةً أن هذا القصف «رسائل للنظام في أنقرة، الذي يبدو أنه لم يتلقفها بأذان صاغية، وظل مصراً على تجاهلها».

من جانبه، اتفق القيادي في فصائل المعارضة في شمال غربي سورية، العقيد مصطفى البكور، مع تحليلات تشير إلى أن محافظة إدلب مقبلة على تصعيد عسكري من قبل النظام وحلفائه. ولكن البكور عبر عن اعتقاده في حديث مع «العربي الجديد»، بأنه «لا يمكن للروس والنظام القيام بأي عمل عسكري على جبل الزاوية وإدلب، إلا باتفاق في إطار تفاهمات مسار أستانة، وبما أنه لا يوجد اتفاق حالياً حول إدلب، فإنني أتوقع أن يستمر التصعيد العسكري الروسي بالقصف وارتكاب المجازر بحق المدنيين كما حصل في إدلب والمخيمات قرب معرة مصرين ومرعيان وغيرها من دون أي تقدم على الأرض». وأعرب البكور عن اعتقاده «بأن الآتراك لن يقفوا مكتوفي الأيدي في حال حاول النظام والروس التقدم على أي منطقة بدون اتفاق مسبق». وحول إمكانية اتفاق روسي تركي يسمح لقوات النظام بالتقدم على الأرض، قال البكور: «علينا أن ننتظر الجولة المقبلة من مفاوضات أستانة لنعرف طبيعة الدور التركي في شمال غربي سورية».

ومن المقرر عقد الجولة 17 من مسار أستانة في العاصمة الكازاخية نور سلطان، خلال العام الحالي لاستكمال البحث في ملف محافظة إدلب، حيث فشل الثلاثي الضامن لتفاهمات هذا المسار (تركيا، روسيا، إيران) في التوصل لاتفاقات جديدة في الجولة 16 والتي عقدت في يوليو/تموز الماضي، وبمشاركة المبعوث الأممي إلى سورية، غير بيدرسون.

وتشير الوقائع الميدانية إلى أن مهمة قوات النظام والجانب الروسي لن تكون سهلة في شمال غربي سورية، حيث تسيطر «هيئة تحرير الشام» (النصرة سابقاً) على المنطقة مع فصائل الجبهة الوطنية للتحرير التابعة للمعارضة السورية.

قتيل في رأس العين

قتل شخص وجرح آخرون أمس الأربعاء، بانفجار عبوة ناسفة وضعها مجهولون في شارع الكنائس وسط مدينة رأس العين في ريف الحسكة شمال شرقي سورية. من جهة أخرى، أعلنت وزارة الدفاع التركية «تحييد 13 عنصراً» من «وحدات حماية الشعب الكردية» في ريف حلب الشمالي. وكانت الاشتباكات عنيفة وقعت بين «الجيش الوطني السوري» المدعوم من تركيا و«فسد» صباح أمس، تزامنت مع قصف من الجيش التركي على مواقع للأخيرة في ناحية عفرين بريف حلب.

شرق غرب

السودان: استدعاء السفير الأثيوبي بعد العثور على 29 جثة

أعلنت وزارة الخارجية السودانية، أمس الأربعاء، أنها استدعت السفير الإثيوبي بالخرطوم بيلتال أميرو في 30 أغسطس/ آب الماضي، بعد العثور على 29 جثة على نهر ستيت، على الحدود بين البلدين. وذكرت أنها أبلغت السفير بأن الخرطوم عثرت على الجثث في الفترة من 26 يوليو/ تموز وحتى 8 أغسطس/ آب الماضي، وأنها تعود إلى مواطنين إثيوبيين من قومية «تيغراي».
(العربي الجديد)

روسيا: مصرع وزير الطوارئ خلال تدريب

لقي وزير الطوارئ الروسي يفغيني زينيتشيف، أمس الأربعاء، مصرعه أثناء تصوير فيلم تدريبي في مدينة نوريلسك، شمالي روسيا، وذلك عند محاولته إنقاذ مصوّر. وذكرت وزارة الطوارئ الروسية أن «زينيتشيف لقي مصرعه بشكل مأساوي أثناء أدائه واجبه الوظيفي خلال وجوده في نوريلسك بالتدريبات الوزارية على حماية منطقة القطب الشمالي من الظروف الطارئة، عند إنقاذه حياة شخص».
(العربي الجديد)

بايدن يمدد حالة الطوارئ بسبب التدخل في الانتخابات

مدد الرئيس الأميركي جو بايدن، أول من أمس الثلاثاء، المرسوم التنفيذي الخاص بفرض حالة الطوارئ على خلفية «خطر التدخل في الانتخابات»، عاماً إضافياً. ويطبق نظام حالة الطوارئ منذ 12 سبتمبر/ أيلول 2018 حين فرضه الرئيس السابق دونالد ترامب. ويعطي المرسوم قاعدة قانونية لفرض عقوبات بحق الأطراف التي تشتبه واشنطن في محاولتها التأثير على نتائج وسير الانتخابات أو الإضرار بالنظام الانتخابي.
(الأناضول)

تقرير

تطمينات مصرية لقبرص بشأن تركيا مقابل الدعم أوروبياً

طمأن الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي نظيره القبرصي نيكوس أنستاسيادس، بشأن محادثات التقارب بين القاهرة وأنقرة

القاهرة ـ العربي الجديد

كشفت مصادر دبلوماسية غربية في القاهرة، لـ«العربي الجديد»، عن بعض تفاصيل لقاء الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي بنظيره القبرصي نيكوس أنستاسيادس، في القاهرة الأسبوع الماضي، وطبيعة العلاقات مع تركيا خلال الفترة المقبلة، وهي القضية التي يبدو أنها شغلت حيزاً كبيراً من النقاشات بينهما، رغم عدم الإشارة إليها من قريب أو بعيد في البيانات الرسمية الصادرة عن اللقاء. وبحسب المصادر، فإن الرئيس القبرصي وجّه لنظيره المصري تساؤلات عدة حول طبيعة التقارب الحالي مع تركيا، قبيل انعقاد جولة المباحثات الاستكشافية الثانية بين البلدين، والتي أجريت بالفعل على مدار اليومين الماضيين في أنقرة، مبدياً قلق بلاده، وكذلك اليونان، من أن يكون التقارب على حسابهما، سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي، وكذلك على صعيد التعاون بين دول منتدى شرق البحر المتوسط في سوق إنتاج وتداول الغاز.

وأوضحت المصادر أن السيسي طمأن أنستاسيادس بعبارات واضحة بأن المباحثات مع تركيا لا تزال في طور البحث عن نقاط للالتقاء يمكن البناء عليها مستقبلاً، وأن التنسيق لن يكون يوماً ما موجهاً ضد قبرص واليونان. وبحسب المصادر نفسها، فإنّ السيسي أكد أن مصر وضعت حزمة شروط طلبت تحققها، تتضمن عدم المساس بالسيادة القبرصية، والابتعاد عن التصرفات الاستفزازية في المناطق المتنازع عليها، والالتزام بقواعد القانون الدولي، والابتعاد عن فرض ترسيم الحدود البحرية من طرف واحد كأمر واقع. وذكرت المصادر أن السيسي طلب من أنستاسيادس، في المقابل، أن تستمر قبرص في دورها الداعم للنظام المصري من خلال الاتحاد الأوروبي، من الناحيتين السياسية والمالية، ومواجهة محاولات الضغط على القاهرة، أو وقف التعامل معها، أو فرض بعض العقوبات على خلفية الملفات الحقوقية والسياسية، والملاحظات الأوروبية العديدة التي تسجل على أداء القاهرة، والتركيز على سبل تطوير العلاقات بين البلدين. من جهته، تعهّد أنستاسيادس باستمرار جهود التقريب بين مفوضية الاتحاد الأوروبي ومصر، ودعوة الأخيرة إلى الفعاليات المختلفة التي تنظم في نيقوسيا لمسؤولي الاتحاد، كجزء من الترويج للنظام المصري بين المسؤولين الجدد للهيئات الأوروبية المختلفة. ووفقاً للمصادر، فقد اتفق السيسي وأنستاسيادس على تعميق التعاون مع اليونان وفرنسا في الملفات العسكرية والأمنية والاستخبارية، الأمر الذي لا يُقرأ إلا كامتداد لحملة الدول الأربع المستمرة منذ سنوات ضد أنقرة، والتي تبدو القاهرة وباريس أقل حماساً للانخراط فيها حالياً، في ظل رغبتهما في تحسين ظروف العلاقة مع حكومة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان.

ألف أنستاسيادس والسيسي على تعميق التعاون مع اليونان وفرنسا (Getty)

وتعليقاً على هذه المعلومات، قال مصدر دبلوماسي مصري مطلع إن الأولوية في حزمة الشروط المصرية في الحوار مع تركيا تتعلق بالأوضاع في ليبيا والمشاكل السياسية بين البلدين، ولا تشغل اليونان وقبرص حيزاً كبيراً فيها، لأن البلدين اتفقا، خلال المباحثات الاستكشافية الأولى في مايو/أيار الماضي، على تجنيب علاقات تركيا معهما عن طاولة التفاوض، وبحيث تحتفظ كل منهما بحقها في التعبير عن مواقفها إزاءها بالصورة التي تناسبها، وفقاً لسياساتها وخريطة علاقاتها الإقليمية، ولكن من دون تطرّف أو مغالاة تؤثر سلباً على التقارب.

وشهد لقاء السيسي وأنستاسيادس الإعلان رسمياً عن الربط بين حقل غاز «أفروديت» القبرصي ووحدتي الإسالة المصريتين في إدكو ودمياط، أسوة بما تم سلفاً مع حقل «ليفيتان» المملوك لإسرائيل.

خاص

القاهرة تناور لتفادي ضغوط واشنطن بشأن أنقرة

القاهرة ـ العربي الجديد

كشفت مصادر مصرية خاصة كواليس متعلقة بجولة المباحثات الاستكشافية الثانية بين مصر وتركيا، التي استقبلتها أنقرة على مدار اليومين الماضيين. وأوضحت أن الجانب التركي عرض خلال المباحثات التمهيدية، التي جرت على مستوى استخباري، تبادل السفراء بشكل عاجل، كخطوة أولية، مع تقديم تسهيلات لمصر على صعيد عدد من الملفات التجارية والاقتصادية.

وأضافت المصادر، التي تحدثت لـ«العربي الجديد»، أن هناك عدم ممانعة مصرية لتسريع وتيرة التقارب في العلاقات بين البلدين، ولكن شرط تنفيذ بعض المطالب من جانب أنقرة، بهدف تحقيق انتصار شعبي من جهة، واختبار النوايا التركية من جهة أخرى. ولفتت إلى أن رئيس الوفد المصري نائب وزير الخارجية السفير حمدي لوزا، حمل معه قائمة مطالب مصرية، تم وضعها بالتنسيق بين ثلاث جهات، هي مؤسسة الرئاسة المصرية، وجهاز المخابرات العامة، ووزارة الخارجية، يأتي في مقدمها تسليم عدد من الأشخاص الصادرة بحقهم أحكام نهائية في قضايا متعلقة بـ«الإرهاب»، بالإضافة إلى الحصول على إيضاحات ومعلومات من الجانب التركي بشأن تحركات ونشاطات معادية.

وكشفت المصادر عن حالة من الإحباط المصري، مؤخراً، بسبب ضغوط أميركية متعلقة بدفع العلاقات مع تركيا، مرجعة هذا الإحباط إلى أن الدفع الأميركي يأتي نحو منح أنقرة دوراً إقليمياً أوسع خلال الفترة المقبلة، وذلك رغبة من جانب واشنطن في الحصول على دعمها في ملفات الإقليمية التي تجد الإدارة الأميركية صعوبة في التعامل معها في الوقت الراهن. وأشارت المصادر إلى أن السبب الآخر للإحباط المصري يعود لتفاهمات أميركية تركية، بشأن القوات الأجنبية الموجودة في ليبيا، حيث انتزعت أنقرة عدم ممانعة أميركية للقوات النظامية والخبراء العسكريين الأتراك الموجودين هناك، بعد فصلها التام بينهم وبين المرتزقة التابعين لها، وهو الأمر الذي تعترض عليه القاهرة، حيث تتمسك بمغادرة كافة القوات الأجنبية والمرتزقة. وألمحت المصادر إلى إمكانية أن تكون عودة المطلب المصري لتسليم أنقرة مطلوبين لديها متعلقة بتعليق المباحثات، أو على الأقل بإبطاء وتيرتها، دون الدخول في أزمة مع الجانب الأميركي، خاصة في ظل العلم المسبق من جانب المسؤولين المصريين بالموقف التركي المتمسك بعدم تسليم أي مطلوبين على ذمة قضايا تحمل شبهة سياسية.

في مقابل ذلك، كشفت المصادر عن مكسب حققته مصر مؤخراً من وراء تلبية الدعوة التركية لجولة مباحثات ثانية، متمثل في تحريك ملف مشروع خط الأنابيب الذي سيربط حقل «أفروديت» القبرصي بمحطتي الإسالة المصرية في إدكو ودمياط تمهيداً للتصدير للأسواق الأوروبية، وهو المشروع الذي توقف لصالح تعاون إسرائيلي قبرصي يوناني إماراتي. ولفتت إلى أنه تم الاتفاق على البدء الفوري في تنفيذ المشروع خلال اجتماعات اللجنة الحكومية العليا بين البلدين التي أجريت في القاهرة على مستوى رئيسي البلدين عبد الفتاح السيسي، ونيكوس أنستاسيادس الأسبوع الماضي.

كذلك أشارت المصادر إلى اتخاذ خطوات عملية على صعيد ملف ربط الكهرباء بين مصر وقبرص، وهو المشروع الذي كانت تحوم حوله الشبهات أيضاً بسبب اتفاق ثنائي بين قبرص واليونان، لافتة إلى أن مصر سعت إلى تعظيم مكاسبها بتوظيف أوراق اللعب المتوفرة لديها، من خلال الحصول على مكتسبات من قبرص قبل الذهاب إلى أنقرة، وفي المقابل تعظيم الضغوط على تركيا قبل انطلاق جولة المفاوضات في خطوة استباقية.

الغلاف

راوحت ردود الفعل العالمية على حكومة «طالبان» بين الترحيب والقلق، بناءً على تشكيلتها وعدم ضمّ أحد من خارج الحركة إليها، فيما لا تزال الحركة تواجه تحدي استمرار التظاهرات بوجهها

حكومة طالبان تخوف وقبول مشروط

الاحتجاجات مستمرة داخل أفغانستان

كابول، ليوبورك ـ **العربي الجديد**

لم تكد حركة طالبان الأفغانية تعلن أسماء الحكومة المؤقتة الجديدة، التي تضمّ قادة من الحركة، من دون مشاركة أي طرف من خارج صفوفها، حتى انقسمت دول العالم بين مرحب بها، مثل الصين، وتلك «القلقة»، التي تركت الباب مفتوحاً لإمكانية الاعتراف بها مستقبلاً، مثل أميركا، بناءً على «أفعالها»، وأخرى، مثل الاتحاد الأوروبي، الذي وجه انتقادات لاذعة إلى الحركة على تأليف حكومة «غير جامعة وتمثيلية»، كما كانت قد وعدت سابقاً. وترافق ذلك مع إعلان الزعيم الأعلى لـ«طالبان» هبة الله أخوند زاده، أمس الأول في أول بيان يصدر عنه منذ سيطرة الحركة على البلاد الشهر الماضي، أن «الشريعة الإسلامية ستنظم جميع شؤون الحكم والحياة في أفغانستان في المستقبل»، مضيفاً أن الحكومة الجديدة التي أعلن تشكيلها ستبدأ العمل «في أسرع وقت». وأشار إلى أن الحركة ملتزمة كل القوانين والمعاهدات والالتزامات الدولية التي لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية.

وتأتي تشكيلة الحكومة الجديدة التي اتخذت صبغة تصريف الأعمال، بحسب الحركة، مخالفة تماماً لنصائح القوى العالمية لـ«طالبان» بأن تكون ممثلة لجميع الأطياف في البلاد وتحترم حقوق الإنسان، إذ إن غالبية الوزراء من قيادات الحركة وعلماء الدين. وبخلاف التوقعات، فإن شبكة حقاني، المنضوية ضمن «طالبان»، وصاحبة النفوذ الواسع داخلها، لم تحصل في الحكومة إلا على وزارتين، هما الداخلية، التي عُيّن عليها زعيم الشبكة المولوي سراج الدين حقاني مسؤولاً عنها، ووزارة المهاجرين التي تسلمها عمه المولوي خليل الرحمن حقاني. وأشار الأستاذ الجامعي والأكاديمي المقرب من «طالبان» فيض محمد زلاند، لـ«العربي الجديد»، إلى أن الحركة تسعى من تشكيل الحكومة المؤقتة لمعرفة ردود فعل الأفغان والقوى الدولية، قبل أن تقوم بتأليف حكومة دائمة، إلا أن البارز هو تواصل الاحتجاجات على الأرض الأفغانية، وسقوط قتلى وجرحى برصاص عناصر «طالبان». وقتل ثلاثة أشخاص وأصيب سبعة بإطلاق نار لتفريق تظاهرة نسائية في مدينة هرات غرب أفغانستان. وشهدت العاصمة كابول تظاهرة نسائية مطالبة بحقوق النساء. كذلك عادت «جبهة المقاومة»، التي كانت قد خسرت معقلها في بانشير، إلى التأكيد، عبر المتحدث باسمها علي ناظري، أنها ستواصل المقاومة ضد الحركة، معتبرة أن الحكومة «غير شرعية».

في هذه الأثناء، أعربت الولايات المتّحدة عن «قلقها» إزاء الحكومة التي شكّلتها «طالبان»، مؤكّدة أنّها ستحكم عليها «بناءً على أفعالها». ولا سيّما إذا كانت ستسمح للأفغان بمغادرة بلدهم بحريّة. وقال متحدّث باسم وزارة الخارجية الأميركية: «نلاحظ أنّ قائمة الأسماء التي أُعلنت تتكوّن حصراً من أفراد ينتمون إلى طالبان أو شركاء مقرّبين منهم ولا تضمّ أيّ امرأة. نحن نشعر بالقلق أيضاً إزاء ادّعاءات بعض الأفراد وسوابقهم»، في إشارة إلى زعيم شبكة حقاني الملا سراج الدين حقاني، الذي عُيّن وزيراً للداخلية، وهو مطلوب من قبل الولايات المتحدة بتهم الإرهاب. وأضاف: «ندرك أنّ طالبان قدّمت هذه التشكيلة على أنّها حكومة انتقالية. ومع ذلك، فإنّنا سنحكم على طالبان من خلال أفعالها وليس من خلال أقوالها». وجدّدت الخارجية الأميركية مطالبتها الحركة بتوفير ممرّ آمن للرعايا الأميركيين، وكذلك للمواطنين الأفغان الراغبين في مغادرة البلاد. وتشاركت فرنسا مع الاتحاد الأوروبي التأكيد أن الحكومة الجديدة لا تلبي متطلبات المجتمع المدني. وفيما أعربت وزارة الخارجية الفرنسية عن أسفها، لأن «الأفعال غير متطابقة مع الأقوال»، قال متحدث باسم الاتحاد الأوروبي، في بيان: «لا يبدو أنّ التشكيلة الحكومية شاملة وتمثيلية للتنوع الإثني والديني الغني في أفغانستان، الذي كنا نأمل أن نراه، ووعدت به طالبان خلال الأسابيع الأخيرة».

وقال نائب رئيس المفوضية الأوروبية ماروس سيفكوفيتش، بعد اجتماع لمفوضي الاتحاد في بروكسل، إن الاتحاد الأوروبي مستعد لمواصلة تقديم مساعدات عاجلة لأفغانستان، لكنه ربط تقديم مساعدات على المدى الأطول باحترام «طالبان» للحريات الأساسية. وقال: «نراقب بعناية شديدة تصرفات الحكومة الجديدة قبل التعامل معها».

غني يعتذر

أعرب الرئيس الأفغاني السابق أشرف غني (الصورة) للشعب الأفغاني عن أسفه لفشله في ضمان مستقبل أفضل له، بعد فراره في 15 أغسطس/ آب الماضي خلال سقوط العاصمة كابول وتولي «طالبان» السلطة في البلاد. وقال غني، في بيان، بعد انتقادات كثيرة وُجهت له: «بالغ الأسف طويت صفحتي بمساءلة مماثلة لمساءلة أسلافي، من دون التمكن من ضمان الاستقرار والازدهار (لأفغانستان). اعتذر للشعب الأفغاني لفشلي في جعل الأمور تنتهي بشكل مختلف».

عناصر من «طالبان» على مدخل السفارة الأميركية بكابول أمس (أمير قريشي/فرانس برس)

اخوند زاده: الشريعة الإسلامية ستنظم جميع شؤون الحكم

استقبلت برلين إعلان تشكيل «طالبان» للحكومة بفتور وحذر

واستقبلت برلين إعلان تشكيل «طالبان» للحكومة بفتور وحذر. وأشار وزير الخارجية الألماني هايكو ماس، قبيل اجتماع مع نظيره الأميركي أنتوني بلينكن وترؤسهما مؤتمر صحافي عقده عبر تقنية الفيديو من أفغانستان مع الصحافيين المعتمدين في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، أن حركة «طالبان» قد مرّت بتغييرات، وأنها تتطلع الآن إلى الخارج وليس إلى الداخل فقط، ومستعدة أكثر من الماضي لتنفيذ وعودها، وأكد في الوقت ذاته أن الاتحاد لا يقتصر على تنفيذ الوعود التي قطعتها الحركة للمجتمع الدولي، بل كذلك في التكيف مع حكمها وتقديم المساعدات الماسّة للبلاد. واعتبرت قطر أنّ «طالبان» أظهرت من نقص المواد الغذائية وتوقف الدفوعات الدولية.

ورجّح وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية مارتن غريفيث، خلال مؤتمر صحافي عقده عبر تقنية الفيديو من أفغانستان مع الصحافيين المعتمدين إلى أنه ليس هناك ما يبعث على التفاؤل حيال الأوضاع في أفغانستان. وقال: «إعلان حكومة مؤقتة لا تشارك فيها جماعات أخرى، والعنف الذي وقع أمس (الأول) ضد المتظاهرين والصحافيين في كابول ليسا إشارات تبعث على التفاؤل». وأعلن أن بلاده على استعداد لمواصلة الاتصالات مع «طالبان»، في محاولة لضمان السماح لمزيد من الأشخاص بمغادرة البلاد التي تعاني من أزمة إنسانية حادة. وأكد أن الأمم المتحدة «براغماتية»، وينبغي الحكم على أفعالها لأنها الحاكم الأوحد في أفغانستان، من دون أن تذهب الى حدّ الاعتراف الرسمي بالحركة. وقالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية لولوة الخاطر، في مقابلة مع وكالة «فرانس برس»، إنّه يعود للشعب الأفغاني وليس المجتمع الدولي أن يقرّر مصيره. وأضافت: «أظهروا قدراً كبيراً من البراغماتية. دعونا نغتنم الفرص المتاحة ونحكم على تصرفاتهم»، مضيفة: «إنّهم الحكّام الفعليون. لا شك في ذلك أبداً». وتحدثت عن «بعض الإشارات الطيبة» من قادة أفغانستان الجدد. وقالت إنّ «حقيقة تمكّن العديد من الذين تمّ إجلاؤهم من مغادرة كابول، بمن في ذلك العديد من الطالبات، أمر مهم، لأنه لولا تعاونهم لما كان ذلك ممكناً». وشددت على أنّ اعتراف قطر بحركة «طالبان» لن يأتي على الفور، موضحة: «نحن لا نتسرّع في الاعتراف، لكننا في الوقت ذاته لا نوقف انخراطنا مع طالبان. نحن نسلك الطريق الوسط». وشددت على أنّ المخرج من الأزمة «سيكون عبر عملية بناء الثقة، وسيكون تدريجياً. لكن يجب أن نستجيب بشكل أساسي لجميع الخطوات الإيجابية من جانبهم (طالبان) عبر اتخاذ خطوات إيجابية من جانبنا». ورداً على سؤال عن الانتقادات التي تعرضت لها قطر لجهة إعطائها شرعية لحركة «طالبان»، قالت الخاطر: «لا تقتلوا الوسيط»، مضيفة: «قطر كانت الوسيط، كنّا نسهّل» إيصال وتبادل الرسائل. في المقابل، رحبت بكين بتشكيل الحكومة في كابول، واعتبر المتحدث باسم الخارجية وانغ وين بين أن «هذا يضع حداً لأكثر من ثلاثة أسابيع من الفوضى في أفغانستان، ويعد خطوة مهمة لاستعادة النظام في البلاد وإعادة بنائها». وأشار إلى استعداد بلاده للاستمرار في التواصل مع الزعماء في الحكومة الأفغانية. وأضاف: «نأمل أن تستمع السلطات الأفغانية الجديدة للناس من جميع الأعراق والفئات، من أجل تلبية تطلعات شعبها وتطلعات المجتمع الدولي». وقال وزير الخارجية الصيني وانغ يي، بحسب بيان صادر عن الخارجية، إن تقديم مساعدات اقتصادية وإنسانية لأفغانستان أمر واجب على الولايات المتحدة وحلفائها أكثر من أي دولة أخرى. واعتبر أنه يجب على واشنطن وحلفائها المساعدة في تحقيق تنمية إيجابية في أفغانستان مع احترام سيادتها واستقلالها.

وحثّ وزير الخارجية الباكستاني محمود قريشي، خلال اجتماع افتراضي لوزراء خارجية دول جوار أفغانستان، حضره وزراء خارجية الصين وإيران وطاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان، المجتمع الدولي على المساعدة في منع حدوث أزمة إنسانية واقتصادية في أفغانستان. واعتبر أنه منذ استيلاء «طالبان» على كابول، «لم تقع الكثير من عمليات إراقة الدماء المروعة»، ويبدو أنه جرى تجنب احتمال نشوب صراع طويل الأمد وحرب أهلية. وأوضح قريشي أنه حتى الآن لم تشهد أفغانستان أيضاً نزوحاً جماعياً للاجئين.

أمّا روسيا، فأكدت أنها ستتابع الخطوات الأولى لحكومة «طالبان» في دراسة مسألة الاعتراف بها. وقال المتحدث باسم الكرملين، دميتري بيسكوف، رداً على إمكانية اعتراف روسيا بالسلطة الجديدة في أفغانستان، إنّ «من المهم بالنسبة إلينا أن نفهم الخطوات الأولى والتالية لهذه الحكومة وماذا سيحصل في أفغانستان بعد ذلك».

وذكر الكرملين، في بيان، أن عودة «طالبان» إلى الحكم تصدرت الاتصال الهاتفي بين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ورئيس المجلس الأوروبي شارل ميشال. وأشار إلى أن الطرفين شددا على «أهمية دعم السلام ومنع العنف في البلاد، بالإضافة إلى إطلاق حوار أفغاني-أفغاني فعلي، بغية ضمان وحدة الدولة الأفغانية، مع مراعاة مصالح جميع الفئات الاجتماعية». وأعرب الطرفان خلال المكالمة، حسب بيان الكرملين، عن استعدادهما للتعاون بهدف استقرار الوضع في أفغانستان وإزالة مخاطر انتشار الإرهاب والتطرف وجرائم المخدرات هناك.

واتفق سكرتير مجلس الأمن الروسي نيكولاي باتروشيف، خلال مباحثات مع مستشار رئيس وزراء الهند للأمن القومي أجيت دوفال، في نيودلهي على تنسيق الجهود بين البلدين "من أجل تهيئة الظروف لإطلاق عملية تسوية سلمية في أفغانستان على أساس الحوار بين الأفغان". وأشار المكتب الإعلامي لمجلس الأمن الروسي، في بيان، إلى أن موسكو ونيودلهي متفقتان على أن معايير هيكل الدولة المستقبلية لأفغانستان يجب أن يحددها سكانها، و«كذلك على ضرورة منع تصاعد العنف والصراعات الاجتماعية والعرقية والطائفية في هذا البلد». وقال مسؤول في الحكومة الهندية إن المسؤولين اتفقا على ضرورة إلزام «طالبان» بتعهداتها التي تشمل احترام حقوق الإنسان الأساسية، ومنها حقوق المرأة، وألا تسمح للجماعات المتشددة باستخدام أراضيها.

وكان المتحدث باسم «طالبان» سهيل شاهين، قد أعلن أمس الأول، أن الحركة تسعى لأن تكون لها علاقات جيدة مع جميع البلدان، بما فيها الولايات المتحدة، رافضاً في الوقت نفسه إقامة أي علاقة مع إسرائيل. وقال لوكالة «سبوتنيك» الروسية عن عودة العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة: «نعم بالطبع، (قد تعود) في فصل جديد إذا كانت أميركا تريد أن تكون لها علاقة معنا، وإن كان ذلك في مصلحة البلدين والشعبين، وإذا كانوا يريدون المشاركة في إعادة إعمار أفغانستان، فنحن نرحب بهم».

تمويل لتوطين اللاجئين

قال القائم بأعمال مدير مكتب الإدارة والميزانية في البيت الأبيض، شالاندا يونغ، في بيان، إنّ إدارة جو بايدن طلبت من الكونغرس الموافقة على مبلغ إضافي قدره 6,4 مليارات دولار، لتمويل جهود إعادة توطين اللاجئين الأفغان. وذكر أن «عملية الخروج من الخطر وإيواء عشرات آلاف الأفغان المعرضين للخطر، بمن فيهم العديد ممن ساعدونا خلال عقدين من الزمن، تمثل عملية عسكرية ودبلوماسية وإنسانية استثنائية».

قضية

حكاية أسرى فلسطينيين تسابقوا للحرية

في الوقت الذي يعبّر فيه أهالي الأسرى الستة الذين حرروا أنفسهم فجر الاثنين الماضي من سجن جلبوع الإسرائيلي، عن فخرهم وفرحهم بما أقدم عليه أبناؤهم وبنيلهم الحرية، إلا أنهم لا يخفون قلقهم بشأن مصير الأسرى الذين فروا في ظلّ حملة بحث غير مسبوقة وتهديدات من قبل الاحتلال، الذي بدأ يواجه حملة تمرّد من قبل الحركة الأسيرة في سجونه

فرحة العائلات بالنصر ممزوجة بالقلق... والحركة الأسيرة تعلن النفير العام

جلبوع ـ **سامر خويرة**
فاطمة مشعلة

فتحية العارضة والدة الأسير محمود العارضة (جعفر الشيخ/فرانس برس)

لا تهدأ الحركة في بيت فتحية العارضة (أم محمد)، في بلدة عرابة جنوب مدينة جنين شمالي الضفة الغربية المحتلة، فوفود المهنئين من الأقارب والصحافيين لا تكاد تعطيها مهلة للتحدث إلى من حولها، وهي التي تقابل كل من يأتي إليها بابتسامة غابت عنها لأكثر من ربع قرن. فمنذ تمكن نجلها الثاني الأسير محمود العارضة برفقة خمسة من رفاقه من انتزاع حريتهم بالفرار من سجن جلبوع الإسرائيلي بشمال الأراضي المحتلة فجر الاثنين، وهي تعيش حالة من الفرحة غير المسبوقة، على الرغم من أنها تشعر بخوف شديد عليه. وتمكن محمود من الفرار من السجن إلى جانب كل من زكريا الزبيدي، ومحمد عارضة، ويعقوب قادري، وأيهم كممجي، ومناضل انفيعات، وجميعهم من محافظة جنين. تقول أم محمد، لـ«العربي الجديد»: «طول عمره محمود رافع راسي. أنا فخورة بابني وبالذي فعله، أنا أعرفه جيداً. ابني قوي وصبور، وفي كل مرة كنت أزوره فيها كنت أشاهده بأبهى حلة. صحيح شعره شاب، لكن روحه شباب. وكان دائماً متفائل ويعطيني دفعة معنوية بأن الفرج قريب». وبدعاء الأم النابع من القلب وبكلمات عفوية، تكرر: «الله يحميه ويبعد عنه العيون»، مضيفة: «الناس اليوم تناديه بالبطل. لا أحد ينادي باسمه الأول أو أنهم يجمعون الاسم والصفة معاً: البطل محمود... هو طول عمره بطل». لكن الأم التي افتقدت ضمّ نجلها منذ اعتقاله عام 1996، تعبّر عن خوفها أيضاً على مصيره، وتقول: «منذ لحظة هروبه من السجن، وأنا أدعو له بألا يصيبه مكروه. العملية التي نفذها أذهلت الجميع، كانت غير متوقعة، لكنها سببت ضربة قوية للاحتلال، الذي يبحث اليوم عنه في كل مكان، ويريد الانتقام». وتضيف الأم: «لا شك في أنني خائفة عليه. هو يتعامل مع العدو. والجيش اليوم دخل إلى بيتنا واعتقل شداد وزياد، يريدون أي معلومة عن محمود. نحن لا نعرف عنه شيئاً، لكننا مؤمنون بأن الله سيحميه ويحمي إخوانه». وكانت قوات الاحتلال الإسرائيلي قد اقتحمت منزل عائلة محمود واعتقلت شقيقيه شداد الذي سبق أن أمضى 7 سنوات في سجون الاحتلال، وزياد الذي اعتُقل لعشرين عاماً كذلك، وأفرج عنه قبل سنوات قليلة. ويقول شقيق محمود الكبير، ويدعى محمد، لـ«العربي الجديد»: «على الرغم من كل منغصات الاحتلال واعتقال شقيقي، وعلى الرغم من تهديدات ضباط المخابرات الإسرائيلية لنا، لعدم إبداء أي مظهر من مظاهر الانتصار، ورفض استقبال المهنئين والصحافيين، إلا أننا نعيش نشوة النصر، لكنها بكل صراحة ممزوجة بالخوف والترقب». ويتابع: «ننتظر كغيرنا أي معلومة عن مصيره هو ومن معه. الاحتلال يتلاعب بأعصاب الجميع. بيث معلومات مضللة، ويبالغ في إجراءاته لتخويفنا. لقد طلبوا مني عدم استقبال أو إجراء أي اتصالات، وحتى وقف التراسل عبر تطبيق واتساب وموقع فيسبوك»، مشيراً إلى أن «الاحتلال يسعى للتضييق على الناس وإرهابهم حتى لا يحتضنوا الأسرى ويحموهم». أما عبد الرحمن الزبيدي، شقيق الأسير زكريا الزبيدي، فيقول أيضاً إنه «بعيش وعائلته مشاعر متناقضة ما بين الفرح والفخر بما صنعه زكريا، والخوف والترقب على مصيره». ويضيف في حديث مع «العربي الجديد»: «فعلاً هي مشاعر متركبة ومتناقضة. زكريا أخي إنسان حر ولا يقبل الذل. يهوى الحرية ويرفض القيد. لقد عشت معه تجربة الاعتقال لدى الاحتلال الإسرائيلي فترة قصيرة عام 1995. كان صغيراً في السن، لكنه كان رجلاً عنيداً وصلباً». ويتابع عبد الرحمن: «أخي يملك قدرة كبيرة على الصمود والمواجهة. منذ عام 2002 حتى 2009 تعرّض لأكثر من محاولة اغتيال من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، ونجا منها. حاولوا اعتقاله عشرات المرات، ونصبوا له الكمائن ولم ينالوا منه. وحتى بعد أن حاز (عفواً)، وعاد لممارسة حياته واندمج في المعمل السياسي من خلال عضويته في المجلس الثوري لحركة فتح، إلا أنه بقي مصراً على سلوك درب المقاومة، ليعمل الاحتلال على اعتقاله قبل نحو عامين». وعن تلقيهم نبأ تمكن زكريا من الهروب من سجن جلبوع، يقول عبد الرحمن: «كان الخبر لا شك مفاجئاً، لكنه كان مفرحاً جداً. لم استغرب من زكريا ذلك، فهو كما قلت عنيد وصبور، لا أخاف عليه كثيراً. له حظ في النجاة دوماً». ويشير عبد الرحمن إلى رسالة ماجستير كان زكريا يعد لها قبل اعتقاله، وكانت بعنوان «الصياد والتنين... المطاردة في التجربة الفلسطينية»، ويقول: «صحيح لم يستكمل دراسته ولم يناقش الرسالة ولم ينل الشهادة، لكنها تعبّر عن شخصية أخي المثابرة والمقاومة».

هذه ليست المرة الأولى التي يحاول فيها الأسير يعقوب قادري (49 عاماً) الهرب من سجون الاحتلال، وهو من قرية بير الباشا جنوب جنين، بل هي الثانية. ففي عام 2014، حاول الهرب بالطريقة نفسها من سجن شطة، وهو أحد امتدادات سجن جلبوع، وعاقبته سلطات الاحتلال بحرمان عائلته زيارته لمدة عام ونصف عام. يقول أيوب قادري، وهو أحد أشقاء يعقوب الخمسة، بالإضافة إلى أربع أخوات، لـ«العربي الجديد»: «نتمنى للأسرى الذين تمكنوا من الهرب من سجن جلبوع السلامة، وربنا يأذنه سيسلمهم»، ويتساءل: «ألا يكفي يعقوب سجناً؟ فهو معتقل منذ 19 عاماً، فضلاً عن أنه مصاب بالديسك والضغط أيضاً، ومحكوم بالسجن مدى الحياة».

قلب والدة يعقوب، عُطفة قادري (85 عاماً)، «موجوع على ابنها»، حتى بعد تحرره من سجن جلبوع، فهي لا تتناول الطعام كما العادة، وكذلك حال والده محمود قادري (93 عاماً)، بحسب ما يوضح أيوب، مضيفاً: «كان الله في عونهما. وضعهما سيّئ». ويشير إلى أنه «عرفنا بالخبر من العمال الفلسطينيين الذين يعملون في الداخل المحتل، فقد وزع الاحتلال صورته مع صور زملائه الخمسة على تنفيذ الهروب. إذ إن شقيقه تحرر، لكن لم يعد إلى أحضانهم. ولم يتعرض أيٌّ من أفراد عائلة الأسير يعقوب قادري إلى الآن للاعتقال أو الاستدعاء، لكن عائلته تؤكد لـ«العربي الجديد»، أن ذلك «ليس أمراً مستبعداً، وخصوصاً أنه يجري التعامل مع احتمال قد يفعل أي شيء وفي أي وقت». الألم نفسه يعتصر قلب فؤاد كممجي، والد الأسير أيهم كممجي (36 عاماً)، من قرية كفردان، غرب جنين. فقد تحرر أيهم، لكن ليس إلى حضن والده وبيته. وما يزيد من ألم الرجل المُسن متداول على وسائل التواصل الاجتماعي عن فرحها بنجاح ابنها بانتزاع حريته من ضمن الأسرى الستة، قائلة: «الحمد لله أنا برفع راسي فيه، ربنا معو مناضل وبفتخر فيه. مناضل رجل على قد حاله ويخاف الله ومحبوب بين الناس، وأنا مشتاقة جداً له. لم أزره ولم أسمع صوته منذ فترة طويلة». ومناضل انفيعات كان معتقلاً منذ قرابة عام ونصف عام، وقد قضى في سجون الاحتلال خمس سنوات متفرقة، وكان من المفترض أن يُحاكم هذا الشهر. لكن هذه الفرحة لدى الأهالي لا يقبل الاحتلال بأن تدوم، فقد صادرت قوات الاحتلال جميع هواتف عائلة انفيعات مساء أول من أمس الثلاثاء، في إطار حملة كثيفة شنتها، مستهدفة قرى وعائلات الأسرى الستة مساء الثلاثاء وفجر أمس الأربعاء، وهناك تهديدات حقيقية لعائلات الأسرى الستة، بأنه في حال عدم تسليم الأسرى الفارين أنفسهم، فستجري تصفيتهم، احتمال معرفتنا السابقة بعملية هروب أيهم، والجهات التي يحتمل تواصله معها، وممّن يمكن أن يتلقى مساعدة، وماذا دار بيننا وبينه خلال الزيارة الأخيرة. وتلقيت خبراً (أمس) الأربعاء من الصليب الأحمر يفيد بتوقف إعطاء تصريح زيارة لابني عماد، إذ إنني كنت أمنح وعماد تصريحاً لزيارة أخويه عهد وأيهم في السجون»، من جهتها، عبّرت والدة الأسير مناضل انفيعات (26 عاماً) من بلدة يعبد جنوب غربيّ جنين، عبر مقطع متداول على وسائل التواصل الاجتماعي عن فرحها بنجاح ابنها بانتزاع حريته من ضمن الأسرى الستة، قائلة: «الحمد لله أنا برفع راسي فيه، ربنا معو مناضل وبفتخر فيه. مناضل رجل على قد حاله ويخاف الله ومحبوب بين الناس، وأنا مشتاقة جداً له. لم أزره ولم أسمع صوته منذ فترة طويلة». ومناضل انفيعات كان معتقلاً منذ قرابة عام ونصف عام، وقد قضى في سجون الاحتلال خمس سنوات متفرقة، وكان من المفترض أن يُحاكم هذا الشهر. لكن هذه الفرحة لدى الأهالي لا يقبل الاحتلال بأن تدوم، فقد صادرت قوات الاحتلال جميع هواتف عائلة انفيعات مساء أول من أمس الثلاثاء، في إطار حملة كثيفة شنتها، مستهدفة قرى وعائلات الأسرى الستة مساء الثلاثاء وفجر أمس الأربعاء، وهناك تهديدات حقيقية لعائلات الأسرى الستة، بأنه في حال عدم تسليم الأسرى الفارين أنفسهم، فستجري تصفيتهم، بحسب ما تؤكد أمانى سراحنة، مسؤولة دائرة الإعلام في نادي الأسير الفلسطيني لـ«العربي الجديد». وتقول سراحنة: «شنت قوات الاحتلال مساء الثلاثاء وفجر الأربعاء حملة مكثفة على بعض عائلات الأسرى الستة، ومنهم عائلة الأسير مناضل انفعيات، إذ اعتقلت والده يعقوب وأفرجت عنه بعد ساعات، وصادرت كل هواتف العائلة، وكاميرات بعض المنازل، وثمة تهديدات جدية للعائلات بتصفية أبنائها الستة بحال عدم تسليم أنفسهم». وتواصل قوات الاحتلال «عمليات بحث غير مسبوقة»، بحسب وصف صحيفة «يديعوت أحرنوت» أمس الأربعاء بهدف العثور على الأسرى الفارين، لافتة إلى أن «إسرائيل لم تشهد في تاريخها عمليات بحث ميدانية كما يحدث الآن». كذلك، فرضت قوات الاحتلال، ولا سيما مصلحة السجون، إجراءات انتقامية عقابية بحق الأسرى في سجونها، وهو ما واجهه الأسرى بالانتفاض بوجه سجانيهم، إذ أفاد نادي الأسير الفلسطيني عصر أمس، باشتعال النار في أحد أقسام الأسرى الفلسطينيين في سجن النقب جنوبي فلسطين المحتلة. وأكد نادي الأسير في بيان، أن حالة استنفار كبيرة من قبل الأسرى كانت تسود في سجن «النقب» بعد اشتعال النار في القسم رقم 6 منه، رفضاً لعمليات التنكيل والتهديد والتصعيد التي تنفذها إدارة السجون بحقهم.

كذلك، كشفت هيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية أمس، أن الحركة الأسيرة في سجون ومعتقلات الاحتلال، أعلنت النفير العام، والتمرد على قوانين إدارة السجون، في حال استمرار الإجراءات القمعية والعقابية المتخذة بحقهم. وأوضحت الهيئة في بيان لها، أن مشاورات سريعة حدثت بين قادة الحركة في السجون والمعتقلات، وتم الاتفاق على التصدي لهجمات وحدات القمع الخاصة وشرطة السجون بكل الوسائل والطرق.

وكانت الهيئة قد تحدثت في بيان سابق عن أن حالة من الغليان يشهدها سجن جلبوع، ولا سيما القسم رقم 3 منه، بسبب إجراءات القمع التي نفذتها وحدات القمع الإسرائيلية، وهو ما دفع أحد الأسرى، وهو مالك أحمد حامد من سلواد شرق رام الله وسط الضفة الغربية، إلى رش الماء الساخن على أحد الجنود.

«حماس» تحذر الاحتلال

حذرت حركة «حماس»، في بيان أمس الأربعاء، من استمرار الاجراءات الانتقامية والقمعية بحق الاسرى الفلسطينيين. وحمّلت الحركة الاحتلال «المسؤولية الكاملة عن نتائج وتبعات هذه السياسة الخطيرة، وعن حياة جميع الاسرى». وقالت «لا يمكن السكوت عن كل هذه الجرائم والانتهاكات التي تركب بحق الاسرى، ولن نتركهم وحدهم في معركتهم»، مضيفة: «لن نتخلى عن الاسرى، ولا عن واجبنا الوطني والاخلاقي تجاه حقوقهم العادلة».

استدعت قوات الاحتلال أفراداً من عائلات الأسرى المحررين

مخاوف من الدور الأميركي

انقلاب غينيا... ضد الصين

فيما تتوالى الانقلابات العسكرية في أكثر من بلد أفريقي، وآخرها غينيا، تأخذ الصين موقفاً مبدئياً معارضاً لذلك، خشية على استثماراتها

بكين ـ **علي أبو مريحيل**

أعلنت الصين، يوم الإثنين الماضي، رفضها للانقلاب العسكري الذي نفّذته قوات خاصة في الجيش الغيني، الأحد الماضي، ضد حكم الرئيس ألفا كوندي، واحتجازه. وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية، وانغ ون بين، في إفادة صحافية، إن بكين تعارض أي محاولة للاستيلاء على السلطة في كوناكري عن طريق الانقلاب، وتدعو إلى الإفراج الفوري عن كوندي، كما تحثّ الأطراف المعنية على ممارسة ضبط النفس، ومراعاة المصالح الأساسية لغينيا، وحلّ جميع القضايا من خلال الحوار والتشاور. ويعتقد مراقبون أن الصين تخشى من أن يؤثر تدهور الأوضاع في غينيا على استثماراتها الكبيرة في هذا البلد الواقع في غرب أفريقيا، خصوصاً في مجال استخراج خام البوكسيت الذي يستخدم في صناعة الألمنيوم، على اعتبار أن التنين الآسيوي هو أكبر بلد منتج ومستهلك للألمنيوم في العالم. ففي عام 2020، استوردت الصين أكثر من 52 مليون طن من البوكسيت من غينيا، الغنية بخام البوكسيت، ولدى الصين في هذا البلد 14 شركة مملوكة للدولة، تعمل في هذا المجال. سياسياً، أشارت وسائل إعلام صينية، إلى أن قائد الانقلاب، اللفتنانت مامادي دومبويا، تربطه صلات بالولايات المتحدة، وتكهنت أن واشنطن تقف وراء الأحداث الأخيرة في غينيا، على الرغم من إدانتها لها. ودعت بكين إلى الحذر من هذا الارتباط وتداعياته على المصالح الصينية في القارة السمراء. وسط ذلك، ساد في الأوساط الصينية حديث عن ضرورة تغيير بكين استراتيجيتها في ما يتعلق بسياستها الخارجية القائمة على مبدأ عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، وذلك مع تسارع وتواتر الاضطرابات السياسية في دول عدة ترتبط معها الصين بمشاريع ضخمة. وقد فُسّر نشر مثل هذه الأقاويل في صحف رسمية ناطقة باسم الحزب الشيوعي الصيني، بأنه دعوة صريحة للتلويح بخيار التدخل العسكري من أجل حماية المصالح الصينية في الخارج.

عدم اليقين

وفي ما يتعلق بمخاوف الصين على استثماراتها الضخمة في غينيا، أوضح الباحث في المركز الصيني للدراسات الاقتصادية بجامعة فودان، تشاو تشيانغ، أن غينيا هي موطن خام البوكسيت المستخدم في صناعة المعدن غير الحديدي الأكثر حاجة في العالم (تنتج غينيا حوالي ربع الاحتياج العالمي)، كما أن الصين تعد البلد الأكثر استهلاكاً لهذا الخام الذي يدخل في صناعة الطائرات والمركبات وأجهزة الهواتف الذكية، ولديها في غينيا مشاريع كبيرة وُقّع آخرها في يونيو/حزيران 2020، بقيمة 14 مليار دولار، فضلاً عن مشاريع استراتيجية في مجالات أخرى تتجاوز كلفتها الـ50 مليار دولار.

ورأى تشيانغ، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن الاضطرابات الأخيرة خلقت حالة من عدم اليقين بشأن مستقبل هذه المشاريع التي قد تواجه مخاطر كبيرة، نتيجة عدم الاستقرار السياسي، وكذلك احتمال عدم الاعتراف الدولي بأي حكومة جديدة يفرزها الانقلاب، ما يعني أن البلاد قد تكون معرضة لعقوبات دولية تؤثر بشكل مباشر على الاستثمارات الأجنبية، بما فيها الصينية. ولفت الباحث الصيني، إلى أن بكين حاولت خلال السنوات الأخيرة تقليل اعتمادها على خام البوكسيت المستورد من أستراليا بسبب توتر العلاقات مع كانبيرا، في مقابل تكثيفها لمشاريعها في غينيا. وأوضح أن الشركات الصينية حصلت العام الماضي على حقّ التنقيب عن خام البوكسيت في موقعين شمالي البلاد، بموجب عقد طويل الأجل كانت الحكومة الغينية طرفاً فيه. لذلك تجد الصين نفسها الآن في حيرة من أمرها، بانتظار ما قد تسفر عنه الأيام القليلة المقبلة. يذكر أن أسعار الألمنيوم قفزت في أعقاب الانقلاب إلى أعلى مستوياتها منذ عشر سنوات، ما أثار مخاوف دولية من احتمال تعطل إمدادات البوكسيت.

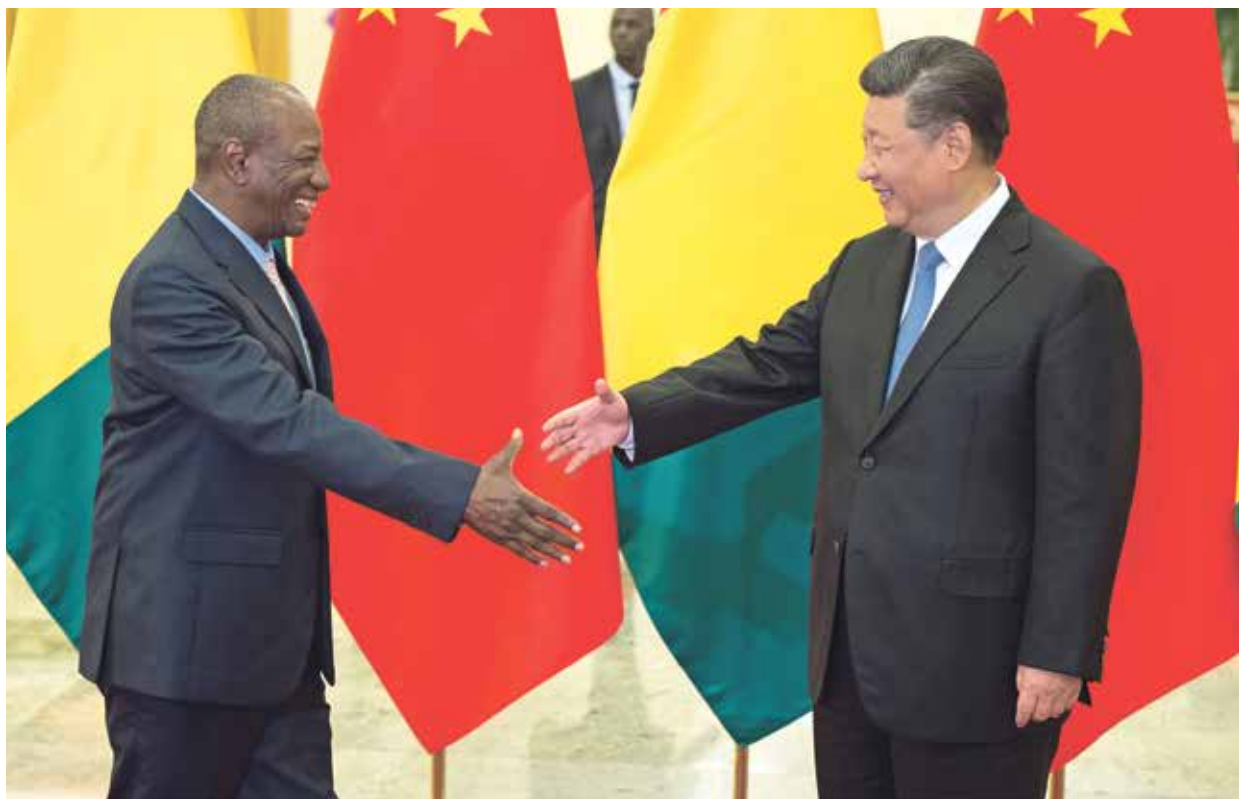
عارضت الصين الإطاحة بالرئيس الغيني ألفا كوندي (Getty)

لدى الصين 14 شركة في غينيا تعمل في استخراج البوكسيت

أياد أميركية

عن التداعيات السياسية، وما أثير في وسائل الإعلام الصينية حول علاقة قائد الانقلاب مامادي دومبويي بالولايات المتحدة، قال أستاذ الدراسات السياسية في جامعة «صن يات سن»، وانغ جو، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن ذلك ليس أمراً مستبعداً، بالنظر إلى أن واشنطن كانت لها يد في العديد من الانقلابات العسكرية المتكررة في القارة الأفريقية. وعن مصلحتها في ذلك، أوضح وانغ جو أن احتواء الصين هو محور السياسة الخارجية الأميركية، وعلى ضوء ذلك يمكن تفسير العديد من الإجراءات والقرارات، مثل الانسحاب التكتيكي من أفغانستان لتعزيز استراتيجية الدفاع في المحيطين الهادئ والهندي، وكذلك تغذية التوترات الحدودية بين بكين ونيودلهي، وتسخين الأجواء في مضيق تايوان، ودعم الاضطرابات والاحتجاجات الشعبية في هونغ كونغ.

واعتبر الأستاذ الجامعي أن لواشنطن مصلحة كبيرة في تأزيم علاقة بكين بالدول الأفريقية وضرب استثماراتها الضخمة في مقتل. وتوقع أن تعيد أي حكومة جديدة النظر في العقود الموقعة مع الصين، سواء في تعديل الشروط السابقة أو تقليص أسهم الشركات الصينية أو فرض ضرائب باهظة، أو حتى إلغاء العقود والاتفاقيات، وقد يكون ثمن ذلك اعترافاً أميركياً بشرعية الحكومة الجديدة. وأكد وانغ جو أن الصين تدرك خفايا الانقلاب، ولديها فكرة شاملة، من خلال تواجدها وتعاملاتها في القارة السمراء، عن هذه الأحداث، لكن موقفها على الرغم من ذلك، جاء منسجماً مع موقف الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، فهي لا تريد أن تتورط في وحول الانقلابات العسكرية، ولا ترغب في استعداء الجيش الغيني. أما بالنسبة للحديث عن دعوات التدخل العسكري، فرأى الأستاذ الجامعي أن الصين لا تزال تتريث في مسألة اللجوء للقوة لحماية مصالحها الخارجية، لكنه لفت إلى أن مثل هذه الدعوات باتت أكثر إلحاحاً، وأن فريقاً من قادة الحزب الشيوعي يحبذ ذلك، غير أن الأمر لم يصل إلى حدّ الإجماع. وأضاف وانغ جو أن تواتر الاضطرابات السياسية في القارة السمراء، وتضرر قطاعات اقتصادية صينية كبيرة أثناء الفوضى التي أعقبت اعتقال رئيس جنوب أفريقيا السابق جاكوب زوما قبل نحو شهرين، طرح سؤالاً كبيراً في الصين عن جدوى وجود قاعدة عسكرية في جيبوتي ما لم تتحرك لحماية مصالح البلاد في الخارج.